

تقديم

يأتي تنفيذ خطة التنمية التاسعة في مرحلة مهمة وفارقة في تاريخ المملكة التنموي، فبعد المنجزات المرموقة والنقلة النوعية التي حققتها المملكة في جميع المجالات منذ بداية عهدها بالخطة الخمسية قبل نحو أربعة عقود، تأتي الخطة الخمسية التاسعة في مرحلة تحتم إصرار الخطى في مسيرة التطوير والتنمية، فما يشهده العالم في الوقت الراهن من حراك تنموي وتطويري متسارع يستدعي بالضرورة تعزيز جهود المملكة وتسريعها في مسيرتها التنموية والتطويرية. وقد انعكس تصميم الدولة على تحقيق ذلك في برنامج الإنفاق التنموي للخطة.

لقد تبنت المملكة أسلوب التخطيط الشامل منذ بداية عهدها بالخطة الخمسية، لكونه الإطار الأمثل لتوجيه مسارات التنمية نحو أهداف متسقة ومتكاملة. وقد راعى هذا التخطيط التنموي تحقيق التوازن بين النمو الاقتصادي والحفاظ على القيم والموروثات العظيمة.

وتم التحرك خلال خطط التنمية المتعاقبة وفق نهج علمي، أتاح الاستخدام الرشيد للموارد الوطنية، وهو ما مكّن المملكة من تحقيق تطورات كبيرة، جسدها الارتفاع الكبير الذي شهدته مختلف مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

لقد أثمرت المنجزات التنموية، التي تراكمت عبر العقود الماضية عن تحقيق تحسن كبير في مستويات المعيشة ونوعية الحياة، وعن تبوؤ الاقتصاد السعودي مكانة مرموقة، أهله ليصبح أكبر اقتصادات العالم العربي حجماً، وأكثرها حيوية، يضم على سبيل المثال، أكبر قاعدة صناعية وأكبر قطاع تجاري، وأكبر سوق مالية على المستوى العربي.

ويصنف الاقتصاد السعودي على الصعيد العالمي ضمن أكبر تسعة عشر اقتصاداً من حيث الحجم والإمكانات، وهو ما مهد الطريق أمام المملكة للانضمام

إلى مجموعة العشرين الكبار، ومشاركتها في قمم تلك المجموعة، فضلاً عن اختيارها عضواً في المجلس الموسع للاستقرار المالي العالمي. وهذه جميعها مؤشرات بالغة الدلالة على رفعة مكانة المملكة إقليمياً وعالمياً، كما تؤكد على صحة المسار التنموي المتبع وفعاليتها.

لقد واكب إعداد خطة التنمية التاسعة دخول الاقتصاد العالمي في أزمة مالية واقتصادية طاحنة. وعلى الرغم من الأعباء التي ولدتها الأزمة على جميع دول العالم، فإن البرنامج التنموي الذي تبنته الخطة عكس تصميم الدولة على مواصلة المسيرة التنموية وتسريعها، وتعزيز الزخم الذي ظلت عليه طيلة الحقبة الماضية، وخاصة خلال سنوات خطة التنمية الثامنة. وينطلق البرنامج التنموي للخطة من توجيهات القيادة الحكيمة الداعية إلى مواصلة الاستثمارات والمشاريع الاستراتيجية والبرامج التنموية والإسراع في تنفيذها خلال السنوات المقبلة، لتعزيز مكتسبات التنمية ومواكبة التطورات العالمية المتسارعة. كما يستند البرنامج التنموي للخطة على الأسس المتينة للاقتصاد الوطني، والتي ترسخت عبر تراكم المنجزات التنموية خلال العقود الماضية، فضلاً عن العديد من المعطيات الإيجابية المواتية التي شملت: ارتفاع مستوى الملاءة المالية والسيولة لدى القطاع المصرفي، والنزول بالدين العام إلى مستوى منخفض، بالإضافة إلى التصنيف العالمي الممتاز لبيئة الأعمال ومناخ الاستثمار بالمملكة والذي عكسته العديد من المؤشرات العالمية.

الصفحة

ب

ورغبة في الحد من تأثير تبعات الأزمة العالمية على الاقتصاد الوطني خلال السنوات القادمة، تبنت الخطة إستراتيجية تنموية تولى اهتماماً أكبر بتكثيف دور مصادر النمو وقوى الدفع الداخلية، في تحقيق النمو الاقتصادي، وتطوير هيكل الاقتصاد الوطني. ولهذا، أولت الخطة اهتماماً خاصاً بتنمية الموارد الطبيعية غير النفطية، لتعزيز مساهمتها في سلاسل القيمة المحلية، وتحقيق توسع مطرد في استخدام التقنيات الحديثة وأساليب الإنتاج المتطورة. كما استهدفت الخطة تحقيق معدلات مرتفعة من التراكم الرأسمالي الثابت، وتوسيع طاقة الاقتصاد الوطني

لاستيعاب مستويات مرتفعة من الاستثمار، وزيادة القدرات التصديرية، خاصة من المنتجات والصناعات غير النفطية، إضافة إلى الارتقاء بالمهارات والقدرات الإنتاجية للعمالة الوطنية، وزيادة حصتها من سوق العمل الوطني.

وتشكل خطة التنمية التاسعة الحلقة الثانية في منظومة المسار الاستراتيجي، الذي يمتد إلى خمسة عشر عاماً قادمة. وقد أعدت هذه الخطة بآفاق استراتيجية وتنموية غايتها تحقيق التنمية المستدامة. كما استهدت الخطة، في صياغة أهدافها وسياساتها وبرامجها واختيار مشاريعها، بمضمون كلمة خادم الحرمين الشريفين، التي ألقاها خلال افتتاح أعمال السنة الثانية من الدورة الرابعة لمجلس الشورى، حيث أشار - حفظه الله - إلى أن سبيل المملكة إلى توفير الحياة الطيبة للمواطنين هو "التنمية الشاملة التي سنسعى - بإذن الله - إلى استكمالها متمسكين خير المواطن وسعادته، آملين أن نحقق له أسباب السكن والعمل والتعليم والعلاج وغيرها من الخدمات والمرافق، وسنحرص على مكافحة الفقر، والاهتمام بالمناطق التي لم تحصل على نصيبها من التطور، وفقاً لخطة تنموية مدروسة". كذلك استرشدت الخطة بما تضمنته قرارات مجلس الشورى بشأن خطط التنمية وتقارير متابعة تنفيذها.

وترتكز خطة التنمية التاسعة على خمسة محاور رئيسة، تشكل فيما بينها إطاراً متكاملًا لمواصلة التنمية الشاملة والمتوازنة وتسريعها خلال السنوات القادمة، فضلاً عن إرساء دعائم التنمية المستدامة على المدى البعيد. وتتمثل المحاور الخمسة في: مواصلة جهود تحسين مستوى المعيشة ونوعية الحياة للمواطنين، وتنمية القوى البشرية الوطنية وزيادة توظيفها، والتطوير الهيكلي للاقتصاد السعودي، والتنمية المتوازنة بين المناطق، وتعزيز تنافسية الاقتصاد الوطني والمنتجات السعودية في السوق المحلي والأسواق الخارجية.

إضافة إلى المحاور الرئيسية المشار إليها أعلاه، اهتمت الخطة بالعديد من القضايا الأخرى مثل التوسيع المستمر في التجهيزات الأساسية وصيانتها،

وإسراع وتيرة الإصلاح الاقتصادي والمؤسسي وبرنامج التخصيص، وتعزيز التطوير التقني والمعلوماتي، إضافة إلى رفع الكفاءة الاقتصادية والإنتاجية في القطاعين الحكومي والخاص، وتنمية الموارد الطبيعية، وخاصة الموارد المائية، وحماية البيئة وتطوير أنظمتها.

وختاماً لا يفوتني أن أشيد بالتعاون المثمر، والمساهمة الفعالة من قبل جميع الجهات الحكومية والخاصة، خلال مراحل إعداد الخطة. وما كان لهذا العمل أن ينجز لولا الدعم المتواصل، وتوجيهات القيادة الحكيمة لهذا البلد العزيز.

والله ولي التوفيق،،،

وزير الاقتصاد والتخطيط

خالد بن محمد القصيبي

الصفحة

د